

تبين الحقائق شرح كنز الدقائق

@ 81 @ حتى صحنا إقرار العبد المأذون له كإقراره بالبيع وغيره من المعاضات , وكذا الغاصب إذا أبق العبد المغصوب عنده وضمنه ثم عاد جاز له أن يبيعه مرابحة على ما ضمن من القيمة , ولا يلزم من ذلك أن يبطل القضاء بالقيمة فيما إذا غصب إبريق ذهب فقضي عليه بالقيمة من الدراهم بعدما انكسر الإبريق ثم افترقا قبل قبض القيمة لأنا نقول الغصب ليس بموضوع لإثبات الملك وإنما يثبت الملك ضرورة أن لا يجتمع البدل والمبدل في ملك رجل فلا يظهر كونه معاوضة فيما عدا ذلك لأن الثابت للضرورة يتقدر بقدرها فإذا كان الأصل ضمان معاوضة , وأمكن ذلك في التدبير لكونه قابلا للنقل من ملك إلى ملك وقت التدبير لكونه قنا عند ذلك , ولا يمكن ذلك في الإعتاق لأجل التدبير لأنه لا يقبل النقل من ملك إلى ملك فلهذا يضمن المدير , ثم للمدير أن يضمن المعتقد ثلث قيمته مدبرا لأنه أفسد عليه نصيبه مدبرا , والضمان يتقدر بقيمة المتلف , وقيمة المدير ثلثا قيمته قنا على ما قالوا , ولا يضمنه قيمة ما ملكه من جهة الساكت لأن ملكه فيه يثبت مستندا , وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين , وإن ظهر في حق الاستسعاء لقيامه مقام الساكت في حقه , ولأن الساكت بنفسه لا يملك تضمين المعتقد لما ذكرنا فكذا من قام مقامه , ولو ضمن الساكت المدير قبل أن يعتقه الآخر ثم أعتقه كان للمدير أن يضمن المعتقد ثلثي قيمته لأن الإعتاق وجد بعد تملك المدير نصيب الساكت , والولاء بين المدير والمعتقد أثلاثا ثلثاه للمدير , وثلثه للمعتقد لأن العبد عتق عليهما على هذا المقدار لأن المدير كان له ثلث العبد نصيبه وحصل له الثلث بالضمان من جهة الساكت فتم له الثلثان , وللمعتقد الثلث الذي كان ملكه لا غير , ولا يقال إذا كان المدير يملك نصيب الساكت بالضمان وجب أن يملك المعتقد نصيب المدير فوجب أن يكون له الثلثان من الولاء , وللمدير الثلث , لأنا نقول ضمان المعتقد نصيب المدير ضمان حيلولة لا ضمان معاوضة لأن المدير لا يقبل الانتقال من ملك إلى ملك بسائر الأسباب فكذا بالضمان فلم يملكه بخلاف نصيب الساكت حيث يملكه المدير بالضمان لأن الملك فيه يستند إلى وقت التعدي , وهو وقت التدبير , ونصيب الساكت في ذلك الوقت يقبل الانتقال من ملك إلى ملك فافترقا , وإذا لم يكن التدبير متجزئا عندهما صار كله مدبرا للذي دبره , وصار ممتلكا نصيب شريكه بالقيمة فلا يصح